

**مقدمة:**

تم إعداد الإفصاح عن معيار تغطية السيولة عملاً بتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب/2014/345 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2014 في إطار استكمال تطبيق حزمة إصلاحات بازل (3).

ويهدف تطبيق هذا المعيار إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير، وضمان توافر مخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) لدى البنوك لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفق سيناريو ضغط مؤثر لمدة 30 يوماً.

**تعريف:**

معيار تغطية السيولة هو نسبة من قيمة الأصول السائلة عالية الجودة إلى صافي التدفقات النقدية الخارجة للأيام الـ 30 التالية.

وتنقسم الأصول السائلة عالية الجودة إلى فئتين: "المستوى الأول" و"المستوى الثاني"، حيث يطبق على أصول المستوى الثاني حد أقصى قدره 40% من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة. ويتم احتساب أصول المستوى الثاني بعد تطبيق الاستقطاعات المفروضة من قبل بنك الكويت المركزي، كما يتم تطبيق حد أقصى قدره 15% على أصول المستوى الثاني/الفئة (ب) من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة. ويكون إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة هو الفرق بين إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة والتدفقات النقدية الداخلة المتوقعة بعد الأخذ بمعاملات التدفق النقدي الخارج المحددة من قبل بنك الكويت المركزي (القيمة الأدنى بين إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة و75% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة).

**نطاق التقارير المقدمة إلى الهيئات الرقابية:**

وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي الصادر في 2 فبراير 2016، يتعين على البنوك المحافظة كحد أدنى على 90% للعام 2018 و100% اعتباراً من 1 يناير 2019 وإلى ما بعد ذلك.

ويتعين على البنوك الالتزام بالنسب المقررة كحد أدنى بشكل يومي ومستمر. كما يتعين تقديم تقرير معيار تغطية السيولة على مستوى البنك وكذلك بشكل منفرد لعملة الدينار الكويتي ولأية عملة مؤثرة أخرى والتي تبلغ 5% أو أكثر من إجمالي التزامات البنك. ويتم إعداد ذلك التقرير كما في آخر يوم في الشهر، بالإضافة إلى تقرير مجمع يبين نسبة معيار تغطية السيولة لجميع أيام العمل في الشهر.

**سياسة السيولة:**

تخضع عملية إدارة السيولة في البنك لسياسة السيولة الداخلية التي وضعها البنك وتمت مراجعتها واعتمادها من قبل مجلس الإدارة. وتعتبر سياسة السيولة أساس التخطيط السليم للأعمال المصرفية والإدارة المالية وتشمل إدارة مراكز السيولة لدى البنك وذلك لتوفير موارد كافية لتلبية أية متطلبات تمويلية متوقعة. وتبين هذه السياسة المهام والمسؤوليات على مستوى البنك بالنسبة لإدارة مخاطر السيولة وتقديم لمحة عامة ومفصلة عن العمليات والإجراءات

التي تشمل اختبارات الضغط التي تتم بموجب سيناريوهات مختلفة لقياس ومراقبة مخاطر السيولة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وكذلك السياسات الداخلية للبنك.

كما تغطي سياسة السيولة خطط طوارئ للتعامل مع أية أزمات في السيولة. وعليه، فهي تحدد مؤشرات الإنذار المبكر، وكذلك المهام والمسؤوليات في البنك في حال التعرض لأية أزمة في السيولة بالإضافة إلى الإجراءات التي يتعين اتخاذها من قبل جميع إدارات العمل للتمكن من مواجهة هذه الأزمة.

#### استراتيجية التمويل:

يحتفظ البنك بقاعدة تمويل متنوعة ومستقرة. وتهدف استراتيجية البنك إلى توسيع الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد والشركات على السواء وكذلك توسيع قاعدة الأعمال المصرفية الدولية. وتعمل كل من إدارة الخزينة/ مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد/ مجموعة الخدمات المصرفية للشركات في تنسيق وثيق بينها لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية في التمويل.

ويتعاون إدارات العمل لدى البنك معاً لتعزيز عملية إدارة السيولة من خلال تعزيز الميزانية العمومية في كافة الأعمال المصرفية مع الحفاظ على المعايير المحلية والدولية لإدارة مخاطر السيولة بشكل فعال.

#### تحليل النتائج:

بلغ متوسط الأصول السائلة عالية الجودة لدى البنك 964 مليون د.ك خلال فترة ثلاثة أشهر المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بعد تطبيق الاستقطاعات مقابل متوسط صافي التدفقات النقدية الخارجة البالغة 297 مليون د.ك. وبلغ متوسط نسبة معيار تغطية السيولة 324.76%.

وتتألف الأصول السائلة عالية الجودة لدى البنك بشكل أساسي من أصول المستوى الأول والتي تتكون من أوراق النقد، الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي وأدوات الدين السيادية، وكذلك أصول المستوى الثاني التي تتكون من أدوات الدين السيادية وأسهم الملكية التي تستوفي المعايير المطلوبة في التعليمات. وتشكل التدفقات النقدية الخارجة التي تتكون من الالتزامات غير المضمونة لغير عملاء التجزئة نسبة 52.42% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة، بينما تشكل التدفقات النقدية الخارجة التي تتكون من التزامات عملاء التجزئة والمشروعات الصغيرة نسبة 22.07%، أما التدفقات النقدية الناشئة عن المشتقات فهي عبارة عن عقود صرف أجنبي.

والجدول المرفق لنموذج الإفصاح عن معيار تغطية السيولة هو متوسط جميع أيام عمل الفترة التي أعدت عنها التقارير خلال الربع الرابع من العام 2018.

جدول رقم (6) : نموذج الإفصاح عن معيار تغطية السيولة خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

م	البيان	القيمة قبل تطبيق معدلات التدفق (متوسط)**	القيمة بعد تطبيق معدلات التدفق (متوسط)**
	الأصول السائلة عالية الجودة:		
1	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (قبل التعديلات)	968,220	963,802
<b>التدفقات النقدية الخارجة:</b>			
2	ودائع التجزئة والمشروعات الصغيرة	1,317,482	211,630
3	الودائع المستقرة	-	-
4	الودائع الأقل استقراراً	1,317,482	211,630
5	الودائع والأموال الأخرى غير المضمونة من غير عملاء التجزئة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة	954,402	502,692
6	الودائع التشغيلية	44,498	11,124
7	الودائع غير التشغيلية (الالتزامات الأخرى غير المضمونة)	909,904	491,568
8	الالتزامات المضمونة	-	-
9	التدفقات النقدية الخارجة الأخرى، منها:	131,730	115,692
10	الناشئة عن المشتقات	107,000	107,000
11	الناشئة عن الأوراق المالية والأوراق التجارية المدعومة بأصول (بافتراض عدم التمكن من إعادة التمويل)	-	-
12	خطوط الائتمان والسيولة الملزمة	24,730	8,692
13	التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى	2,578,378	128,919
14	تدفقات نقدية تعاقدية أخرى خارجة	-	-
15	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة		958,933
<b>التدفقات النقدية الداخلة:</b>			
16	معاملات الإقراض المضمونة	-	-
17	التدفقات النقدية الداخلة الناتجة عن القروض المنتظمة	725,966	555,470
18	التدفقات النقدية الداخلة الأخرى	106,687	106,687
19	إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	832,653	662,157
<b>معيار تغطية السيولة</b>			
20	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (بعد التعديلات)		963,802
21	صافي التدفقات النقدية الخارجة		296,776
22	معيار تغطية السيولة		324.76%